

ولما كانت منطقة بلاد الشام ذات طابع هرمي (heirarchical sub-system)، أي انها تتألف من قوة كبرى واحدة، ومن عدد من الدول والقوى الصغيرة، ونعني بذلك، طبعاً، سوريا، فان لبنان والاردن وفلسطين في هذه المنطقة هي، بنيوياً، في موقع الصغير المتأثر، مباشرة، بنشاط الدولة «الكبرى»؛ وهي تمثل، بالمقابل، اهدافاً واقعية جداً، استهدفت السياسة البراغماتية السورية اخضاعها لوصايتها، واقصاء كل القوى الدخيلة عن هذه المنطقة، وهذا يعني القوى الكبرى كما يعني الاقطاب الاقليمية الاخرى. وفي هذا الاطار، قامت سياسة دمشق، اجمالاً، على ركنين متكاملين: اقصاء كامل للقوة العدوة، ولعب دور حلقة وسيطة في علاقات القوى الاقليمية مع الدولة الصغيرة المعنية. ومن المؤلف القول، في هذا الصدد، ان دخول الجيش السوري لبنان، في العام ١٩٧٦، مثلاً، تمّ بتشجيع اميركي وبموافقة اسرائيلية ضمنية^(١١). وان اعتبرنا م.ت.ف. نوعاً من «الدولة الصغيرة»، لرأينا المحاولات المتكررة لضربها. وقد تمّ ذلك من طريقين: اما بالضغط على قيادة المنظمة لحملها على ضرب الفصائل المعارضة الصغيرة، او على العكس، باستتباع عدد من هذه الفصائل (بل وبخلقها)، وبالتالي دفعها الى الضغط على قيادة المنظمة. ولم تتوان سوريا عن السير في احد هذين الطريقين، او في استعمال الوسيلتين معاً^(١٢).

على هذه الخلفية متشابكة العناصر ارتسمت، سورياً، صعوبات عملية، ناتجة، اساساً، من تعددية الانظمة والمصالح، اقليمياً ودولياً، وما افترته هذه من موازين ومعادلات قوى متناقضة ومتصارعة، مما اوجد مناطق رمادية بين القومية، كمفهوم شمولي له متطلباته في المطلق، وبين السلوك السياسي الاقليمي، كممارسة فعلية لها حدودها في الواقع. وترتب على ذلك، في المنطق السوري، اتباع براغماتية في الممارسة تأرجحت بين «الحد الاقصى المطلوب»، من وجهة النظر العروبية، و«الحد الاقصى الممكن» في اطار الواقع الاقليمي القائم^(١٣). واذا ما كان الحد الاقصى المطلوب يشكل رزمة ثوابت في السياسة السورية، فان الحد الاقصى الممكن مفهوم نسبي متحرك يتطور وفق معادلات القوى. من هنا، سعت دمشق الى منع قيام تحالفات سياسية، والى منع حدوث تحوّل جوهري في امكانات الاطراف العربية الاخرى، او الاخلال في التوازن القائم؛ كما حرصت، ايضاً، على ان تشارك، كطرف، في قضايا النظام العربي الرئيسية، اي القيام بدور فعال في تصعيد هذه القضايا، او خفض قيمتها، اذا لزم الامر^(١٤). وتعين عليها، فوق ذلك كله، الاستمرار في الالتزام نسبياً، بسياسة «المخاطرة القصوى المحسوبة»، بغرض الافادة من اية ظروف ومتغيرات ملائمة لسلوكياتها وممارساتها على الصعيد الاقليمي، المتناقضة، غالباً، مع الطرح الايديولوجي العروبي الذي بررت به، واستندت اليه، في سياستها، رداً من الزمن.

وربما كان شعار تحقيق «التوازن الاستراتيجي» مع اسرائيل العلامة الفارقة الرئيسة الثانية لتلك الصعوبات. فقبل تعامله مع اسرائيل، اثر حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، كان الاسد عازماً على ان يثبت للعالم العربي ان سوريا، على خلاف مصر، لا تقاوض مكراً^(١٥). لكن الرئيس السوري كان خائفاً، في الوقت عينه، من ان تكون موافقة الرئيس المصري الراحل، انور السادات، السريعة، في وقت سابق من العام ١٩٧٤، على اتفاقية فك اشتباك في سيناء، مؤشراً الى استعداده للتوصل الى معاهدة سلام منفردة مع اسرائيل. وهكذا كان الاسد ممرقاً بين عزمه على الاتّبقى سوريا خارج دبلوماسية الشرق الاوسط، وتردده في التعامل المباشر في آن^(١٦)، فكيف يمكنه الخروج من اسار هذه الضغوط المتناقضة ؟

شكّل شعار «التوازن الاستراتيجي» المخرج الاكثر براغماتية بالنسبة الى القيادة السورية.